



تقييم اداء سوق العمل عن اداء خريجي جامعة الانبار

2023



المقدمة :

ان سر تطور المجتمعات وخاصة المقدمة منها يكمن في مدى قدرتها على استثمار ثروتها البشرية، والتي تعد من أهم الثروات وأنفسها وأكثرها ربحية بوصف الأجيال الصاعدة، كما أنها تحكم في مقدرات امة ومستقبلها، اذ يجب ان نؤكد على حقيقة انه لا يمكن ان يكون هناك تقدم في أي مجتمع من المجتمعات دون وجود عناصر بشرية متعلمة ومدربة وقدرة على العطاء وخاصة في هذا العصر الذي يتميز بالتطور التكنولوجي السريع التي أصبحت السمة الأساسية التي تميز عصرنا الحاضر وهذا بطبيعة الحال لا يأتي الا بالاستثمار الحقيقي في التعليم العالي من أجل إيجاد قوى بشرية مدربة قادرة على مسيرة العصر، اذ ان مؤسسات التعليم العالي دور هام وحيوي في رفد المجتمع بالطاقات البشرية المتميزة علمياً والقادرة على التفاعل مع المتغيرات والتطورات العلمية والعملية، مما يجعلها أداة فاعلة من أدوات التغيير والتطوير في المجتمع، فتحول المتخرجون منها من طاقة استهلاكية إلى طاقة إنتاجية وقوى عاملة قادرة على التغيير والتطوير.

والمتأمل في مؤسسات التعليم العالي في البلدان النامية يجد أنها تعاني من تحديات تمثل بتذبذب نوعية مخرجاتها وعدم تلبيتها لمتطلبات سوق العمل كل ذلك جعل التطوير ضرورة ملحة بهدف وضع معايير للتعليم العالي تتناسب مع احتياجات سوق العمل المحلي، لأن مخرجات هذه المؤسسات تتجه مباشرة إلى سوق العمل، وإن كثيراً من تخصصات وبرامج هذه المؤسسات لم تعد تشكل أولوية لاحتياجات المجتمع، واصبح سوق العمل مشبعاً منها، وتعاني مخرجاتها من البطالة، وكان لزاماً على الهيئات العامة في المجتمع المحلي توظيف هذه التخصصات بهدف حل مشكلة البطالة لمثل هذه المخرجات.

حيث يواجه خريجو التعليم العالي بشكل عام تحدياً كبيراً يتمثل بارتفاع مستويات البطالة بين شرائح الخريجين، وعدم مواهمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، فضلاً عن عدم قدرة جهاز التعليم العالي من التحكم باحتياجات السوق ومسيرة التغيرات الدائمة في تلك الاحتياجات في ظل ظروف توسيع الطلب على التعليم وتضخم مخرجاته، فلابد من المواءمة بين التخصصات الجامعية واحتياجات سوق العمل، لتحقيق الموازنة بين أعداد الخريجين واحتياصاتهم وسوق العمل.

فمنذ عام 2003 يتضح بان هناك هشاشة في سوق العمل العراقي واثر البطالة والعمالة الناقصة على الاستقرار الاقتصادي للبلد، ومخرجات التعليم في الجامعات والكليات احد اسباب التأثير على سوق العمل العراقي وذلك بسبب ارتفاع الاستثمار في اختصاصات لا يحتاجها السوق وانخفاض في اختصاصات أخرى.

في ضوء ما سبق تمثل مخرجات أي نظام الغاية الأساسية لوجوده، وتعكس المخرجات التعليمية في الجامعات العراقية عامة وجامعة الانبار خاصة، درجة م坦ة النظام التعليمي فيها، ودرجة تطور أو تأخر المجتمع، فإذا كانت مخرجاتها لم تبلغ مستوى الطموح في مقاييس الجامعات العالمية، ادت الى زيادة الحاجة لتبني تصور واضح لدور الموارد البشرية في تنمية المجتمع، والتفاعل بين التعليم النظري والتقني ضمن إطار وخطط تنموية متكاملة على مستوى الخدمات التعليمية، والاستفادة من المعايير والمقاييس العالمية في هذه المجالات، وتكون هذه السياسات الموجهة لبرامج وخطط التعليم وأساليبه بما يتوافق مع حاجة سوق العمل ومتطلباته التقنية الحديثة، مما يوثق العلاقة بين التعليم وخدمة المجتمع ومتطلبات سوق العمل، وبعد هذا التكامل والترابط عنصراً جوهرياً في تنمية المجتمع وتحقيق التوازن بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، واستيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين، فالجامعات العراقية قد غفلت عن إكساب الطلبة مهارات ريادية مما أدى إلى اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل.

وعليه جاء هذا التقرير للوقوف على حقيقة معرفة مدى ملائمة مخرجات جامعة الانبار من حيث التخصصات مع الشركات (العامة والخاصة) التي يتعامل معها الطلبة في المجتمع ومعرفة وجهة نظرهم حول المهارات التي يتمتع بها خريجو الجامعة او التي تحتاجها هذه الشركات في الطلبة لتبني احتياجاتهم، وعليه قام فريق العمل بانشاء استبيان مكون من مجموعة من الفقرات التي تهتم بالحصول على مجموعة من الاجابات الخاصة بالشركات حول طبيعة المهارات التي يجب ان تتتوفر في الطلبة وما هي المهارات والتخصصات التي يجب على الجامعة مراعاتها مستقبلاً حتى يمكن ان تلبى حاجات تلك الشركات.

اولاً : وصف العينة :

ان الاستبيان مكون من (مجموعتين من الاسئلة) تهتم المجموعة الاولى بالمعلومات العامة عن المجيب وهي (طبيعة العمل) و (مجال التخصص) وكذلك (تاريخ تشغيل الخريج)، واما المجموعة الثانية تناولت طرح (18) تساؤل يمكن ان تجيب عنها الشركات (العامة والخاصة) في طبيعة مهارات الخريج ومدى ملائمته مع الوظيف التي يعمل بها، ووضعت هذه الاسئلة وفق مقاييس (ليكرت) الخمسى حتى يسهل الاجابة عليها ومن ثم يسهل تحليل البيانات التي يتم الحصول عليها.

بعد توزيع الاستبيان على (80) شركة (عامة وخاصة) تم جمع البيانات الخاصة بهذه الشركات وتغريب هذه البيانات على برنامج الاكسل ومن ثم (SPSS) للحصول على مجموعة من الارقام التي يمكن الاستعانة بها للوقوف على واقع خريجي جامعة الاتصال وملاءمتهم مع طبيعة المهام التي يشغلونها في الشركات العامة والخاصة.

بلغ عدد المنظمات العامة (54) منظمة اي مايتمثل نسبة (66%) من حجم العينة ، اما الشركات الخاصة فقد بلغ عددها (26) شركة اي مايتمثل نسبة (34%) من حجم العينة ، اما على صعيد القطاعات على مستوى المنظمات العامة فقد بلغ عدد المنظمات في القطاع الخدمي (29) منظمة اي مايشكل نسبة (36%) ، فيما كان عدد منظمات القطاع التعليمي (14) منظمة اي مايشكل نسبة (16%) من حجم العينة، وقد بلغ القطاع الصحي (9) منظمات بنسبة تشكلت (11%) ، اما منظمات القطاع الزراعي فقط كان عددها (2) اي مايشكل نسبة (3%) ، اما على مستوى القطاعات في الشركات الخاصة فقد كان عدد شركات قطاع البناء (8) شركات بنسبة 10% من المجموع الكلى للعينة ، فيما كان عدد منظمات قطاع التعليم (6) منظمات وبنسبة (8%) ، وبلغت عدد منظمات القطاع الصحي الخاصة (5) منظمات بنسبة تشكلت (66%) ، واخيرا بلغ عدد منظمات القطاع الصناعي (8) منظمات اي مايشكل نسبة (10%) من المجموع الكلى للعينة .

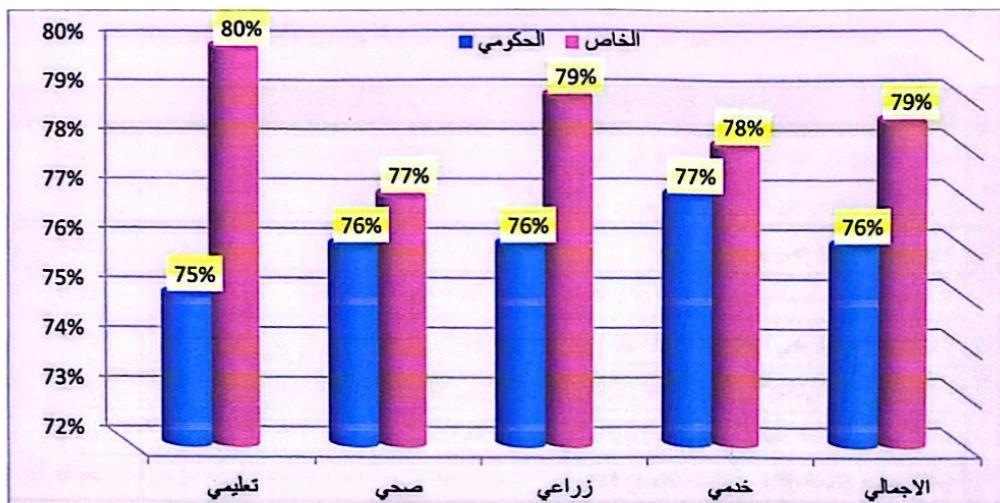
حيث يبين الجدول رقم (1) درجة الرضا لكل من القطاعات الحكومي والخاص وأنواعها ضمن القطاع الواحد، حيث كانت درجة الرضا للقطاع الخاص اعلى من الحكومي وبنسبة (79%) بينما

جاء القطاع الحكومي بدرجة (77%) اما على صعيد نوعيتها ضمن القطاع الحكومي فقد جاء القطاع الخدمي اعلى ترتيب وبنسبة (77%) يليه القطاعين الصحي والزراعي بنفس النسبة (76%) وحل القطاع التعليمي في المرتبة الاخيرة وبردة اتفاق (75%) ، اما على مستوى ترتيب القطاع الخاص فقد حل القطاع التعليمي بالمرتبة الاولى وبنسبة اتفاق (80%)، يليه قطاع البناء بنسبة (79%) والقطاع الصناعي حل بالمرتبة الثالثة وبنسبة (78%) ، واخيرا حل القطاع الصحي بالمرتبة الاخيرة وبنسبة (77%) ، الجدول رقم (1) يوضح ذلك :

الجدول رقم (1) توزيع القطاعات ودرجة الرضا لها			
نوع القطاع	درجة الرضا	الحكومي / الخاص	ت
تعليمي	%75	الحكومي	1
صحي	%76		
زراعي	%76		
خدمي	%77		
نسبة القطاع الحكومي		الخاص	2
تعليمي	%80		
صحي	%77		
بناء	%79		
صناعي	%78		
نسبة القطاع الخاص			
%			
%79			

المصدر : استمارة الاستبيان

شكل (1) توزيع القطاعات ودرجة الرضا



المصدر: جدول (1)

ثانياً: تحليل درجة الرضا حسب أهمية الفقرات

وتنظر درجات الاستبيان ان اهم فقرة كانت فقرة (يحتاج الخريج الى فترة تدريب قبل البدء في العمل) ، وهي تمثل متطلب اساسي لعمل الخريج سواء في القطاع الحكومي والقطاع الخاص ، وتنظر هذه الدرجة ان الخريج بحاجة كبيرة الى التدريب للانخراط في العمل وبنسبة 86 % بالإضافة الى مهارات العمل ضمن الفريق الواحد ، على الرغم من امتلاك خريج جامعة الانبار الى مهارات القيادة (اذ بلغ درجة الرضا 76 %) ، والقدرة على تحمل المسؤولية امتلاكه المعرف والمهارات اللازمة بالانخراط في سوق العمل وكذلك يتمتع الخريج بمهارات الاتصال المختلفة و الاخلاقيات العمل والقدرة على حل المشاكل والاستجابة السريعة (تتراوح درجة الرضا بين 70 % الى 78 %)، نجد هناك درجة رضا اقل عند كتابة التقارير والبحوث الميدانية (بلغت درجة الرضا 66 %) انظر الجدول (2) ،

جدول (2) درجات الرضا فقرات الاستبيان مرتبة حسب الاهمية النسبية

ن	الفقرة	درجة الرضا
7	يحتاج الخريج الى فترة تدريب قبل البدء في العمل	%86
4	لدي الخريج القدرة على العمل ضمن فريق او قيادة فريق	%80
5	لدي الخريج القدرة على تحمل المسؤولية	%80
10	تشعر بالرضا عن المستوى المعرفي والمهاري لخريجي جامعة الآثار المنتسبين لديكم	%78
1	لدي الخريج القدرة على استخدام المعرفة والمهارات الازمة لمهنته	%76
8	مستوى خريجي البرنامج في جامعة الآثار ينافس مستوى خريجي الجامعات العراقية الأخرى	%76
12	يمتلك خريج الجامعة مهارات تحمل المسؤولية وبناء العلاقات مع الآخرين	%76
15	يمتلك خريج جامعة الآثار مهارات الاتصال الكتابية	%76
16	يمتلك خريج جامعة الآثار مهارات الاتصال اللفظية	%76
17	يهتم خريج جامعة الآثار بمعرفة تفاصيل العمل الدقيقة	%76
18	يمتلك خريج جامعة الآثار روح المبادرة والقيادة	%76
2	لدي الخريج المهارة في استخدام التقنية وتحليل البيانات ودراسة القضايا والتعبير عن النتائج	%74
11	يمتلك خريج جامعة الآثار معارف ومهارات كافية للتكيف مع ظروف العمل	%74
13	يمتلك خريج جامعة الآثار مهارات الاتصال الفعال و الأخلاقيات المهنية	%74
14	يمتلك خريج جامعة الآثار مهارات حسابية وتقنية المعلومات	%72
6	لدي الخريج القدرة على استقصاء و حل المشكلات الجديدة	%70
9	تناسب المهارات العملية التي يكتسبها الخريج مع متطلباتكم الحالية والمستقبلية.	%70
3	لدي الخريج القدرة على كتابة التقارير والبحوث	%66

ثالثاً : التحديات والمشاكل:

تمثل التحديات والمشاكل التي تواجه خريجي جامعة الآثار في سوق العمل ومن خلال معطيات الاستبيان ما يلي :

- 1- ضعف امتلاك الخريج القدرة على كتابة التقارير والبحوث، والمهارات العملية للخريج لا تناسب مع متطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلية.
- 2- ضعف امتلاك الخريج المعرفة الازمة للتكيف مع سوق العمل وتحديداً المهارات الحسابية واستخدام البرامج التطبيقية وتقنية المعلومات واستخدام المعدات والآلات الحديثة.
- 3- ضعف الاهتمام بتفاصيل العمل الدقيقة الامر الذي نجم عنه عدم القدرة على الاستقصاء وحل المشكلات.

4- ضعف القدرة على تحمل المسؤولية والتعامل مع الضغوط وإدارة الأزمات التي تطرأ في ميدان العمل واتخاذ القرار والتخطيط.

5- ضعف الالتزام بالمواعيد وإدارة الوقت وضعف إجادة اللغة الإنجليزية .

رابعاً : الخاتمة والاستنتاجات .

الخاتمة:

اصبح من الضروري وضع دراسات استراتيجية بالمشاركة مع القطاع الخاص تساعده في احداث تغيرات كبيرة واساسية في مناهج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من أجل ايجاد حالة من التوافق والانسجام بين سوق العمل ومخرجات جامعة الانبار والخروج من النمطية للبرامج والمفردات الدراسية لابد ان تنهض الهيئات القطاعية بدور استشاري بدل الدور الاملاطي ، وان تحدد مشورتها في عدد من المواد الاختصاص ، والعمل على تطوير واضافة مناهج متخصصة في تسويق الذات والبحث العلمي والتعامل مع التكنولوجيا المتقدمة والبحث عن فرص العمل في كافة الجامعات والكليات فمن الضروري ان تكون الجامعات وسيلة لدفع المتخرين الى الابداع من خلال السعي الى انشاء مؤسساتهم الخاصة في العراق والتركيز على التخصصات التي تتعاظم اليها الحاجة المستقبلية المتوقعة في برامج ومشاريع الاعمار والاستثمار ، ومواكبة التطورات المعاصرة في ميادين العلوم والتكنولوجيا .

الاستنتاجات:

1- اظهرت نتائج الاستبيان عدم توقف المهارات والمؤهلات التي يحملها الخريجين مع احتياجات سوق العمل.

2- ان اغلب خريجين جامعة الانبار يفضلون العمل في القطاع الحكومي بدلاً من القطاع الخاص لما يحققه القطاع الحكومي من ضمان واستقرار وظيفي

3- واظهرت نتائج الجانب العملي ان درجة الرضا بالنسبة للقطاع الحكومي بلغت (77%)، درجة اما على صعيد نوعيتها ضمن القطاع الحكومي فقد جاء القطاع الخدمي اعلى ترتيب وبنسبة (77%) يليه القطاعين الصحي والزراعي بنفس النسبة (76%) وحل القطاع التعليمي في المرتبة الاخيرة وبدرجة اتفاق (75%).

4- وتبين ان درجة الرضا للقطاع الخاص اعلى من الحكومي وبنسبة (79%) اما على مستوى ترتيب القطاع الخاص فقد جاء قطاع التعليم بالمرتبة الاولى وبنسبة اتفاق (80%)، يليه قطاع البناء بنسبة (79%) والقطاع الصناعي حل بالمرتبة الثالثة وبنسبة (78%)، واخيرا حل القطاع الصحي بالمرتبة الاخيرة وبنسبة (77%).

5- واظهرت أيضا نتائج الجانب العملي فيما يخص تحليل درجة الرضا ان خريجين جامعة الانبار يحتاجون الى تدريب قبل البدء في العمل وبدرجة عدم رضا بلغت (86%).